

شروط وأحكام البطاقة الائتمانية

600 544440
cbiuae.com

الشروط والأحكام

هذه الشروط والأحكام ("شروط وأحكام") تحكم العلاقة بين البنك التجاري الدولي ش.م.ع. ("البنك") والعميل فيما يتعلق بالبطاقة.

1- تعاريف

"الحساب" ويعني بحسب السياق المستخدم، أي حساب مفتوح باسم العميل لدى البنك؛ بما يشمل حساب البطاقة، وحساب الهدف، وحساب التوفير، والحساب الجاري، وحساب الوديعة الثابتة وحساب الادخار، وحساب القرض أو حساب السحب على المكشوف.

"الصراف الآلي" ويعني جهاز الصراف الآلي أو أي جهاز تعود ملكيته للبنك أو لأي مؤسسات مالية أخرى والتي يتم تسميتها من وقت لآخر من قبل البنك والتي تقبل البطاقة. وهذا المصطلح التعريفي يتضمن أيضاً أي جهاز يقبل الدفع للبطاقة.

"الطلب" ويعني الطلب المقدم من قبل العميل للبنك بغرض الحصول على بطاقة ائتمانية من خلال عدة وسائل، والتي تشمل على سبيل المثال لا الحصر، تقديم نموذج طلب البطاقة المشتملة على كافة المعلومات المطلوبة بعد توقيعها يدوياً، أو الطلب المقدم عبر الهاتف (عن طريق المكالمات المسجلة)، أو عن طريق الوسائط الالكترونية (انترنت / بريد الكتروني).

"البنك" ويعني البنك التجاري الدولي وخلفائه و/أو المتنازل لهم.

"تحويل الرصيد" ويعني المعاملة التي يقوم بها البنك بناء على طلب العميل بتحويل مبلغ من المال عن طريق خصمه من حساب البطاقة لصالح بنك أو مؤسسة تجارية أخرى بهدف تسوية مديونية قائمة على بطاقة ائتمانية خاصة بالعميل.

"البطاقة" وتعني بطاقة الائتمان الصادرة من قبل البنك إلى حامل البطاقة، والتي تحمل إما شعار الماستر كارد أو الفيزا أو أي شعار آخر. إن مصطلح "البطاقة" يشير إلى البطاقة الأساسية والإضافية بحسب ما يتطلبه سياق النص.

"حساب البطاقة" ويعني الحساب المفتوح من قبل البنك بهدف تسجيل كافة العمليات الدائنة والمدينة (إن حصلت) التي يقوم بها حامل البطاقة عن طريق استخدام البطاقة.

"رصيد البطاقة" ويعني مبلغ الرصيد الموجود في حساب البطاقة، والذي يمثل إجمالي المبالغ للمعاملات التي تمت باستخدام البطاقة بالإضافة إلى كافة التكاليف والدفعات التي تمت من خلالها.

"حامل البطاقة" ويعني كل من العميل و/أو حامل (حاملي) البطاقة الإضافية بحسب ما قد يتطلبه سياق النص.

"السلفة النقدية" وتعني معاملة متعلقة بسحب أي مبلغ من المال بأي عملة كانت من الصراف الآلي باستخدام البطاقة.

"رسوم السلفة النقدية" وتعني الرسوم المفروضة أو التي سيقبدها البنك على حساب البطاقة عن كل معاملة متعلقة بسلفة نقدية.

"التكاليف" وتعني المبالغ المفروضة من البنك والتي يتعين على حامل البطاقة دفعها والمتعلقة بالبطاقة، بما في ذلك على سبيل المثال لا الحصر، جميع الرسوم المتعلقة بالمعاملات، والفوائد المترتبة والرسوم المالية والنفقات والمصاريف (بما في ذلك النفقات القانونية) والتي سيتم قيدها على حساب البطاقة وستشكل جزءاً من رصيد البطاقة.

"تسهيل التحويل النقدي" ويعني ميزة التحويل النقدي التي قد يوفرها البنك لغرض تحويل مبلغ نقدي من الحد الائتماني المتاح إلى حساب العميل الشخصي المفتوح طرف البنك، على أن يقوم الأخير بدفع المبلغ على أساس شهري.

"حد الائتمان" ويعني المبلغ الأقصى المتاح لحامل البطاقة وحاملي البطاقات الإضافية، إن وجدت، لإجراء المعاملات والذي يتم إخطار العميل به من وقت لآخر.

"العميل" ويعني الشخص الذي قدّم طلباً للبنك للاستفادة من التسهيلات الائتمانية عن طريق البطاقة والذي تم إنشاء حساب للبطاقة تحت اسمه.

"خطة الدفع السهل" وتعني تسهيل قد يوفره البنك من أجل تسديد المبلغ المستحق فيما يتعلق ببعض المعاملات المنفذة من قبل حاملي البطاقة.

"الكفالة" وتعني تعهد أو كفالة صادرة من الغير في شكل مقبول للبنك لغرض ضمان الالتزامات القائمة.

"التاجر" ويعني أي شخص يقوم بتزويد البضائع و/أو الخدمات والذي يقبل البطاقة كوسيلة للدفع أو الحجز.

"الحد الأدنى للدفعة المستحقة" ويعني المبلغ الأدنى للالتزامات القائمة كما يتم تحديده من قبل البنك شهرياً، والذي إن تم دفعه عند أو قبل تاريخ استحقاق الدفعة، يتم تفادي دفع رسوم السداد المتأخر كما موضح في جدول التكاليف.

"الشهر" ويعني الشهر وفق التقويم الميلادي.

"الالتزامات القائمة" وتعني مبلغ رصيد البطاقة والذي يمثل مجموع مبالغ الخصومات غير المسددة والتي يجب دفعها للبنك من قبل العميل.

"تاريخ استحقاق الدفع" ويعني التاريخ المحدد في كشف الحساب والذي يكون معه العميل ملزماً بسداد الالتزامات القائمة أو أي جزء منها على ألا يقل ذلك عن الحد الأدنى للدفعة المستحقة.

"رقم التعريف الشخصي" ويعني رقم التعريف الشخصي المرتبط بالبطاقة والذي يمكن حامل البطاقة من استخدامها في الصراف الآلي وفي نقاط البيع، إن وجدت.

"نقطة البيع" وتعني منفذ نقطة البيع أو أي جهاز آخر يمكن من خلاله إجراء المعاملات.

"البطاقة الأساسية" وتعني البطاقة الصادرة من قبل البنك للعميل.

"الشراء" يعني أي عملية خلافاً للسلفة النقدية.

"جدول التكاليف" ويعني الجدول الذي يحدد الرسوم المطبقة على البطاقة والمعاملات المرتبطة بها. ويقوم البنك بتحديد جدول التكاليف وتعديله من وقت لآخر.

"التأمينات" وتعني إما التأمين النقدي أو الكفالة.

"التأمين النقدي" ويعني المبلغ النقدي المودع لدى البنك كما يتطلبه البنك لضمان الالتزامات القائمة.

"كشف حساب" ويعني كشف دوري يبين تفاصيل المعاملات التي تمت من خلال استخدام البطاقة بالإضافة إلى بيان الالتزامات القائمة والحد الأدنى للدفعة المستحقة والتكاليف وتاريخ استحقاق الدفع.

"البطاقة الإضافية" وتعني البطاقة الصادرة عن البنك إلى شخص مسمى من قبل العميل وبناء على طلبه.

"حامل البطاقة الإضافية" ويعني الشخص الذي أصدرت له بطاقة إضافية.

"الشروط والأحكام" وتعني الشروط والأحكام المبينة في هذه الوثيقة، وأية تعديلات عليها، و/أو كما هو موافق عليه من قبل العميل عبر الطلب المقدم من قبله و/أو الشروط والأحكام الصادرة والمعلنة من قبل البنك بين الحين والآخر.

"المعاملة" وتعني معاملة شراء البضائع و/أو الخدمات التي تتضمن، على سبيل المثال لا الحصر، معاملات تحصيل الفوائد و/أو القيام بالحجوزات، سواء تم أو لم يتم استخدامها من قبل حامل البطاقة. إن مصطلح "المعاملة" سيشمل أيضاً تحويل الأرصدة، والسلف النقدية، أو أية معاملة أخرى تتم باستخدام البطاقة أو بواسطة أرقام البطاقة أو رقم التعريف الشخصي، سواء تم من خلال البطاقة نفسها أو عن طريق الهاتف أو الفاكس أو التواصل الإلكتروني، وسواء قام حامل البطاقة أو لم يقوم بتوقيع إيصال شراء أو أي إيصال آخر.

إن الكلمات المستخدمة في هذه الشروط والأحكام والتي تشير إلى صيغة المذكر تشمل أيضاً صيغة المؤنث، والكلمات التي تشير إلى صيغة المفرد تشمل صيغة الجمع والعكس صحيح.

الكلمات التي تشير إلى الشخص تشمل الشخص الفرد والمؤسسة الفردية ومؤسسة الشخص الواحد، والمكاتب والشركات والمؤسسات أو أي كيان طبيعي أو معنوي أيّاً كان.

لا يجب أخذ عناوين البنود الواردة في هذه الشروط والأحكام بعين الاعتبار عند تفسيرها أو تطبيقها.

2- حقك في الإلغاء:

تمنحك فترة التهدئة الحق في إلغاء المنتج خلال خمسة (٥) أيام عمل من تاريخ توقيع طلبك أو خطاب العرض. يمكنك إنهاء الاتفاقية خلال هذه الفترة دون دفع أي غرامات، وسيقوم البنك برد أي رسوم تم تحصيلها خلال هذه الفترة. لممارسة حقك في الإلغاء، يجب عليك إبلاغ البنك وتسوية أي رصيد مستحق على بطاقتك. يرجى ملاحظة أنه لن يُسمح بالإلغاء إذا كان هناك رصيد مستحق على البطاقة.

3- البطاقة

1-3 تظل البطاقة في جميع الأوقات ملكاً للبنك، ويجب تسليمها فوراً للبنك عند أول طلب من قبله أو من قبل الوكيل المفوض عنه بحسب الأصول المتبعة.

2-3 يمكن للعميل استلام البطاقة بالذات أو أن يطلب من البنك إرسالها من خلال البريد أو خدمة التوصيل، وذلك على مسؤوليته الخاصة على العنوان الذي زود به البنك. سيتم إرسال البطاقات الإضافية وفقاً لتعليمات العميل وعلى مسؤوليته الشخصية.

3-3 عند استلام البطاقة من قبل حاملها، يقوم الأخير فوراً ومباشرة بالتوقيع على الجهة الخلفية من البطاقة. إن التوقيع أو تفعيل أو استخدام البطاقة يعتبر قرينة قاطعة للبنك على قبول حامل البطاقة بهذه الشروط والأحكام، وينبغي على حامل البطاقة في حال عدم موافقته على هذه الشروط والأحكام عدم استخدامها أو تفعيلها بل إعادتها مباشرة إلى البنك من أجل إلغائها وفي هذه الحالة يتم تطبيق أحكام البند 11.

4-3 إن البطاقة غير قابلة للتحويل ويتعين استخدامها حصرياً من قبل حاملها، ويجب على حامل البطاقة عدم السماح لأي شخص تحت أي ظرف كان باستخدامها أو استخدام رقم التعريف الشخصي. ولا يحق لحامل البطاقة رهنها كضمان لأي غرض كان.

5-3 يجب على حامل البطاقة في كل الأوقات التأكد من الاحتفاظ بالبطاقة في مكان آمن.

4- استخدام البطاقة

1-4 يمكن استخدام البطاقة للقيام بالمعاملات إما: (أ) ضمن حد الائتمان المبين من قبل البنك لحامل البطاقة، و(ب) حتى اليوم الأخير من تاريخ انتهاء صلاحية البطاقة المحفور على وجهها.

2-4 في حال فقدان أو تضرر البطاقة، أو في حال قدم العميل طلباً خطياً لتجديد البطاقة أو تبديلها أو إصدار بطاقة إضافية، يجوز للبنك دون أن يكون ملزماً وبناءً على تقديره المطلق إصدار البطاقة الجديدة المطلوبة.

3-4 يتعهد حامل البطاقة أن يتعامل دائماً بحسن نية في كل ما يتعلق بتعاملاته بالبطاقة ومع البنك.

4-4 بغض النظر عن استهلاك حد الائتمان، فإن العميل يقر ويوافق أنه من حق البنك في أي وقت أن يعلق أو يلغي أو يحد من إمكانية استخدام البطاقة وأن يرفض تفويض أي معاملة وأن يطالب بكافة الالتزامات القائمة، دون أن يكون البنك ملزماً بتقديم أي تبرير لذلك.

5-4 يوافق العميل على قيام البنك ببيع كافة المبالغ والمعاملات والتكاليف وأية التزامات أخرى مترتبة على حامل البطاقة وأية خسارة يتكبدها البنك ناتجة عن استخدام البطاقة على حساب البطاقة. يوافق العميل بموجب هذه الوثيقة على دفع كل المبالغ المقيدة على حساب البطاقة والمذكورة أعلاه سواء كان إيصال الشراء أو السلفة النقدية موقعاً من حامل البطاقة أم لم يكن.

6-4 يبقى العميل مسؤولاً في كل الأوقات عن أي معاملة تمت باستخدام البطاقة. يقر العميل ويوافق على أن سجلات البنك فيما يتعلق بأي من المعاملات تشكل قرينة قاطعة ونهائية على العميل، وذلك في حال عدم وجود خطأ بين فيها.

5- السلفة النقدية

1-5 يمكن لحامل البطاقة الحصول على سلفة نقدية شرط توافر حد الائتمان المناسب لذلك، وبعد موافقة البنك وفقاً لتقديره المطلق وذلك من خلال الوسائل التالية:

أ) تقديم البطاقة لدى أي فرع للبنك أو لدى أي مؤسسة عضو في الماستر كارد/الفيزا، مرفق بما يثبت هويته وتوقيع السجلات الضرورية للعملية.

ب) استخدام البطاقة عند أي صراف آلي تابع للبنك أو لأي بنك آخر أو مؤسسة مالية تقبل بطاقات تحمل شعار ماستر كارد أو فيزا أو تلك المؤسسات المتعاقدة مع البنك لهذا الغرض. وفي هذه الحالة، يكون مبلغ السلفة النقدية المتاح لحامل البطاقة خاضعاً لحد السحب اليومي المعمول به في الصراف الآلي.

ج) استخدام رقم التعريف الشخصي (المزود من قبل البنك أو المحدد من قبل حامل البطاقة) مع البطاقة عند القيام بمعاملة في جهاز الصراف الآلي.

2-5 لا يجوز لحامل البطاقة تحت أي ظرف كان أن يكشف لأي شخص آخر رقم التعريف الشخصي.

3-5 تكون سجلات البنك لكافة المعاملات التي يقوم بها حامل البطاقة أو حامل البطاقة الإضافية باستخدام رقم التعريف الشخصي ملزمة بنتائجها للعميل. إن المبلغ المذكور في شاشة الصراف الآلي أو المطبوع على إيصال المعاملة ينبغي ألا يشكل قرينة شاملة لكل التزامات حامل البطاقة.

4-5 يوافق العميل على دفع رسوم السلفة النقدية وأي تكاليف نقدية أخرى (حسب جدول التكاليف) وذلك على كل معاملة سلفة نقدية باستخدام البطاقة. يوافق العميل على أنه سيتم فرض رسم مالي على كل سلفة نقدية ابتداءً من تاريخ معاملة السلفة النقدية وحتى سدادها الكامل.

6- المعاملات

1-6 بإمكان حامل البطاقة استخدام البطاقة في أية نقطة بيع أو جهاز صراف آلي أو عن طريق الانترنت لإتمام العمليات، وذلك بعد مراعاة توافر الحد الائتماني الكافي وتبعاً لموافقة البنك وبناءً على تقديره المطلق.

2-6 إذا اقتضى الأمر، قد يُطلب من حامل البطاقة إحضار البطاقة ورقم التعريف الشخصي لإتمام المعاملة.

3-6 لا يجوز لحامل البطاقة، وتحت أي ظرف كان، أن يكشف رقم التعريف الشخصي لأي شخص بما في ذلك التاجر أو لأي من موظفيه.

4-6 يخضع استخدام البطاقة لحد يومي لإجمالي المصاريف (إن طبق)، كما قد يُخطر البنك به العميل بين الحين والآخر.

5-6 لا يحق للعميل القيام بأية معاملة (إن أُجريت) قد تتخطى حد الائتمان، وذلك دون الحصول على موافقة خطية مسبقة من البنك. إن أية معاملة تتجاوز حد الائتمان لن تخضع للحد الأدنى للدفعة المستحقة، بل سيتم دفع مبلغ تلك المعاملة كاملاً بالإضافة إلى رسم تجاوز الحد المنصوص عليه في جدول التكاليف.

6-6 يوافق العميل على دفع فائدة عن كل مبلغ معاملة، وذلك ابتداءً من تاريخ قيدها وحتى الدفع الكامل، وتكون الفائدة حسب الأسعار الواردة في جدول التكاليف. ولكن في حال تم السداد الكامل قبل نهاية فترة السماح كما هي محددة في كشف الحساب، فلن يتم تطبيق أية فوائد أو تكاليف مالية.

7-6 في حال قيام العميل بأية معاملة بعملة مختلفة عن الدرهم الإماراتي، يقوم البنك بتحويل عملة المعاملة إلى الدرهم الإماراتي وفق سعر الصرف السائد لدى البنك وذلك في تاريخ قيد المعاملة ذات الصلة على حساب البطاقة.

8-6 يحق للعميل في أي وقت طلب تحويل الرصيد، في حين لا يحق ذلك لحاملي البطاقة الإضافية. يخضع طلب تحويل الرصيد للشروط التالية:

أ) تطابق اسم العميل الموجود على بطاقة الائتمان العائدة للبنوك الأخرى مع اسم العميل الذي يتقدم لطلب تحويل الرصيد.

ب) يجب على العميل تقديم آخر كشف حساب من البنوك المرخصة الأخرى وأية وثائق أخرى قد يطلبها البنك لإتمام عملية تحويل الرصيد.

ج) يجب على العميل الخضوع للمعايير التي يضعها البنك وفقاً لتقديره المطلق.

د) يكون تحويل الرصيد مشروطاً بإنشاء الحساب وتبعاً لحد الائتمان المعين.

هـ) في حال كانت المعلومات المزودة للبنك من قبل العميل غير كاملة، فلن يقوم البنك بتنفيذ طلب تحويل الرصيد.

و) إن الموافقة على تحويل الرصيد تعود لتقدير البنك المطلق، وبجواز للبنك أن يرفض كلياً أو جزئياً أي طلب لتحويل الرصيد دون أن يكون ملزماً بتبرير ذلك، كما يحق للبنك تحديد المبلغ الذي سيتم تحويله.

ز) لن يقوم البنك بقبول تحويل أي مبلغ إلا بعد تعيينه من قبل العميل، وذلك تبعاً لتوافر حد الائتمان. ويكون المبلغ المتبقي بعد عملية التحويل من مسؤولية حامل البطاقة.

ح) يتم تضمين مبلغ التحويل في كشف الحساب التالي وسيشكل جزءاً من الالتزامات القائمة، ويكون رصيد مبلغ التحويل خاضعاً للبند 8 (المدفوعات).

ط) يتم تطبيق رسوم معاملة غير قابل للاسترداد على عملية تحويل الرصيد (كما هو موضح في جدول التكاليف).

ي) في حال الموافقة على طلب تحويل الرصيد، عندها يقوم البنك بفتح المديونية على حساب البطاقة ويقوم بتحويل الرصيد إلى حامل البطاقة أو إلى البنك المحدد من قبل حامل البطاقة لهذا الغرض. يتم بذل كل الجهود الممكنة لتحويل الرصيد في أقرب وقت ممكن ابتداءً من تاريخ الموافقة على طلب التحويل. بما أنه من الممكن أن يحصل تأخير في تحويل الرصيد، لذا من الضروري بالنسبة للعميل الاستمرار في أداء الدفعات على البطاقة حتى يستلم الأخير تأكيداً في كشوفات اللاحقة بأنه قد تم قيد مبلغ تحويل الرصيد. ولن يكون البنك مسؤولاً عن أي مدفوعات غير مسددة أو فوائد مترتبة على البطاقات نتيجة الرفض أو التأخير في تنفيذ طلب تحويل الرصيد. وسيتم في الوقت نفسه اقتطاع مبلغ من المال يعادل مبلغ تحويل الرصيد من الحد الائتماني للبطاقة، ولن يكون ذلك المبلغ متاحاً لحامل البطاقة حتى يتم تسوية الأرصدة المستحقة المذكورة.

ع) يقر ويوافق العميل على عدم انطباق فترة السماح من الفوائد على عمليات تحويل الأرصدة. ويتم احتساب الفوائد بالسعر المطبق على المبالغ المحولة من تاريخ تقييدها على البطاقة.

7- تسهيل التحويل النقدي

1-7 إن تسهيل التحويل النقدي متوفر حصرياً لحامل البطاقة الأساسي.

2-7 إن الغرض من تسهيل التحويل النقدي هو تمكين حامل البطاقة من الحصول على مبلغ نقدي من خلال استخدامه الحد الائتماني المتاح على البطاقة وتسديد هذا المبلغ من خلال أقساط شهرية بما يتفق مع هذه الشروط والأحكام.

3-7 إن تسهيل التحويل النقدي ليس ميزة تترتب تلقائياً على البطاقة، لن يقوم البنك بتوفير هذا التسهيل إلا حين يحقق العميل المعايير المحددة لذلك من قبل البنك من حين لآخر.

4-7 بناءً على طلب العميل، يحق للبنك استناداً إلى تقديره المطلق، وبعد مراعاة الحد الائتماني المتوافر، أن يمنح تسهيل التحويل النقدي. يحق للبنك أن يرفض منح تسهيل التحويل النقدي لحامل البطاقة دون أن يكون ملزماً بتحديد سبب الرفض. ويحق للبنك أيضاً، ودون الحاجة إلى إخطار العميل مسبقاً، إلغاء أي تسهيل تحويل نقدي متاح أو تعديل أحكامه.

5-7 ما لم يحدد البنك خلاف ذلك، يكون تسهيل التحويل النقدي متاح بمبلغ لا يتجاوز حد الائتمان المتوافر لحامل البطاقة.

6-7 يتعهد العميل بتسديد أي تسهيل تحويل نقدي متاح له مع كافة الفوائد المترتبة، وذلك على أقساط وفقاً للأحكام المتفق عليها مع البنك.

7-7 يقر العميل أنه سيتم قيد كافة المبالغ غير المدفوعة من تسهيل التحويل النقدي - بالإضافة إلى كافة المصاريف، والرسوم، والفوائد المترتبة على التسهيل المذكور - في كشف الحساب، وستعتبر جزءاً من الالتزامات القائمة التي سيتم دفعها استناداً إلى هذه الشروط والأحكام.

8-7 على العميل الاتصال بالبنك في حال رغب بتسديد إجمالي مبلغ تسهيل التحويل النقدي على دفعة واحدة، ويتم تطبيق رسم سداد مبكر كما هو مبين في جدول النفقات.

9-7 عندما يحصل حامل البطاقة على تسهيل التحويل النقدي، فإن أدنى دفعة مستحقة لحساب البطاقة تكون قيمة القسط الشهري لتسهيل التحويل النقدي بالإضافة إلى جميع المعاملات الأخرى المستحقة مضروبة بالنسبة المئوية للدفعة المطلوبة كما هي محددة من قبل البنك، بالإضافة أيضاً إلى جميع المبالغ التي تتجاوز الحد الائتماني وكل المبالغ المترتبة سابقاً (إن وجدت).

10-7 في حال إخفاق العميل بتسديد القسط الشهري المستحق وفقاً لتسهيل التحويل النقدي، سيتم إلغاء تسهيل التحويل النقدي وستصبح كافة المبالغ المسحوبة بموجبه مستحقة الدفع (بما يشمل تكاليف الفوائد المطبقة). وفي هذه الحالة يوافق العميل على أن البنك سيقوم بفرض فائدة وفق المعدل المطبق على السلف النقدي، وذلك على كافة المبالغ المستحقة بموجب تسهيل التحويل النقدي.

11-7 يوافق العميل على أن سجلات البنك (سواء كانت إلكترونية أو كتابية أو من أي نوع آخر) المتعلقة بتسهيل التحويل النقدي هي نهائية وملزمة، وأن حامل البطاقة لن ينكر صحة المعاملات المقيدة والمتعلقة بتسهيل التحويل النقدي.

12-7 يقر ويوافق العميل على أن قيامه باستخدام تسهيل التحويل النقدي يعني موافقته على هذه الشروط والأحكام.

13-7 يحتفظ البنك بحقه بإنهاء تسهيل التحويل النقدي دون أي إخطار مسبق.

8- خطة الدفع السهل

1-8 تتاح خطة الدفع السهل حصرياً للعميل.

2-8 إن الغرض من خطة الدفع السهل هو تمكين العميل من تحويل المشتريات عن طريق البطاقة إلى خطة أقساط شهرية ملائمة بنسب فائدة مخفضة.

3-8 إن خدمة خطة الدفع السهل مقدمة للعملاء الذين يحققون المعايير المحددة من قبل البنك من حين لآخر لهذا المنتج، والذين تم إخطارهم من قبل البنك بعرض الاشتراك في هذا المنتج.

4-8 يكون العميل مؤهلاً لخدمة خطة الدفع السهل إذا كان ضمن المعايير المحددة من قبل البنك استناداً إلى البند ٧-٣ أعلاه.

5-8 يمنح البنك خطة الدفع السهل المطلوبة من العميل وفقاً لتقديره المطلق، ويحتفظ بحقه بأن يرفض تحويل عملية شراء إلى خطة دفع سهل دون أن يكون ملزماً بتقديم أية أسباب لهذا الرفض.

6-8 يحدد البنك المبلغ الأدنى والأقصى لأي خطة دفع سهل وفقاً لتقديره المطلق. وفي كافة الأحوال، لا يمكن للمبلغ الأقصى أن يتجاوز حد الائتمان.

7-8 يحق للعميل أن يطلب تحويل أي عملية شراء إلى خطة دفع سهل، شرط أن يكون ذلك ضمن الأحكام الموصوفة في البند 6-7 أعلاه.

8-8 يوافق العميل على تسديد المبلغ الأساسي لخطة الدفع السهل، بالإضافة إلى كل الفوائد المترتبة والتكاليف والرسوم الواجبة الدفع بموجبه، وفق أقساط شهرية ممتدة على مدة خطة الدفع السهل.

9-8 سيتم احتساب مبلغ كل قسط شهري ضمن خطة الدفع السهل من خلال تقسيم مبلغ خطة الدفع (كما هو معرف في البند 11-7 أدناه).

10-8 يتم تسجيل الأقساط الشهرية لخطة الدفع في كشف الحساب.

11-8 عندما يقوم العميل بتحويل عملية شراء إلى خطة دفع سهل، فإن أدنى دفعة مستحقة لحساب البطاقة ستكون قيمة القسط الشهري لخطة الدفع السهل بالإضافة إلى كل المعاملات الأخرى المستحقة مضمومة بالنسبة المئوية للدفعة المطلوب كما هي محددة من قبل البنك، بالإضافة إلى جميع المبالغ التي تتجاوز حد الائتمان وكل المبالغ المترتبة سابقاً (إن وجدت).

12-8 على العميل الاتصال بالبنك في حال رغب بتسديد المبلغ الإجمالي لخطة الدفع السهل على دفعة واحدة، ويتم عندها تطبيق رسم سداد مبكر كما هو مبين في جدول النفقات.

13-8 في حال إخفاق العميل بتسديد القسط الشهري المستحق وفقاً لخطة الدفع السهل، فإنه سيتم إلغاء خطة الدفع السهل وستصبح كافة المبالغ المسحوبة بموجبها مستحقة الدفع (بما يشمل تكاليف الفوائد المطبقة). وفي هذه الحالة يوافق العميل على أن البنك سيقوم بفرض فائدة وفق المعدل المطبق على كل معاملات الشراء.

14-8 يوافق العميل على أن سجلات البنك (سواء كانت إلكترونية أو كتابية أو من أي نوع آخر) المتعلقة بخطة الدفع السهل هي نهائية وملزمة، وأن العميل لن ينكر صحة العمليات المنجزة والمتعلقة بخطة الدفع السهل.

15-8 يقر العميل ويوافق على أن قيامه باستخدام خطة الدفع السهل يعني موافقته على هذه الشروط والأحكام.

16-8 يحتفظ البنك بحق إنهاء خطة الدفع السهل دون أي إخطار مسبق.

9- المدفوعات

1-9 في مقابل إتاحة حد البطاقة الائتماني للعميل، يوافق الأخير على دفع أي من المبالغ أدناه فيما يتعلق بكل كشف حساب:

(أ) إجمالي قيم العمليات المقيدة في كشف الحسابات وفق الفترة الزمنية الخاصة بكل منها.

(ب) إجمالي الالتزامات القائمة وغير المسددة استناداً إلى كشف الحساب السابق.

(ج) جميع التكاليف المطبقة حسب جدول التكاليف أو بحسب ما يخطر البنك به العميل.

(د) أية مدفوعات أخرى قام البنك بدفعها أو تحملها من خلال استخدام البطاقة أو الالتزامات القائمة (بما في ذلك الرسوم والمصاريف القانونية).

2-9 بغض النظر عن التزاماته الواردة في الفقرة السابقة، يكون للعميل الخيار بين تسديد الحد الأدنى المستحق المنصوص عليه في كشف الحساب أو أي مبلغ أعلى من ذلك. عندها يقوم البنك ببيع فائدة عن المبلغ غير المسدد وفق التسعيرة الموضحة في جدول التكاليف. ولكن في حال عدم سداد الحد الأدنى للدفعة بحلول تاريخ استحقاقها، يقوم البنك بفرض رسوم التأخر في السداد كما هو موضح في جدول التكاليف.

3-9 يقر العميل ويوافق على أنه من حق البنك خصم التكاليف كما هو موضح في جدول التكاليف إذا اقتضى الأمر. ويوافق العميل ويقر على أنه من حق البنك تعديل جدول التكاليف من وقت لآخر، بما في ذلك تعديل تسعيرة أو طريقة حساب الرسوم السنوية والفوائد والرسوم والنفقات الأخرى.

4-9 يتم قيد كافة الدفعات على حساب البطاقة وفق الترتيب التالي (أو وفق ترتيب آخر أو أولوية أخرى يراها البنك مناسبة):

(أ) الفائدة المترتبة على السلفة النقدية

(ب) الرسوم المتعلقة بالسلفة النقدية

(ج) الفائدة المترتبة على المعاملات غير السلفة النقدية

(د) نفقات أخرى

(هـ) رسوم تأمين البطاقة إن وجدت

(و) السلف النقدية

(ز) المبالغ المستحقة والمتعلقة بتحويلات الرصيد وبخطة الدفع السهل وبتسهيلات التحويل النقدي

(ح) المبالغ المتعلقة بالمعاملات غير معاملات السلف النقدية

(ط) السلف النقدية

5-9 يجب أن تكون كافة الدفعات لحساب البطاقة بالعملية المحددة في كشف الحساب. ولن يتم إيداع أية مدفوعات تم سدادها من قبل حامل البطاقة إلا في تاريخ قيدها على حساب البطاقة.

6-9 يجوز الدفع نقداً أو من خلال شيكات، ومع ذلك لا تعتبر هذه الدفعات مستلمة إلا بعد تحصيل العائدات وقيدها على حساب البطاقة. ودون المساس في أي وقت بحقوق البنك باتخاذ الإجراءات القانونية المناسبة، يحق للبنك فرض رسوم على أي شيكات مرتجعة دون صرف والمسحوبة من قبل العميل كدفعة كاملة أو جزئية لكامل الالتزامات القائمة.

7-9 يوافق العميل بموجبه ويقر على أن الالتزامات القائمة ستصبح مستحقة ومتوجبة الدفع مباشرة في حال بقيت أية مبالغ أو التزامات مترتبة بموجب هذه الشروط والأحكام أو أي التزامات أخرى متعلقة بأية معاملة مصرفية أو غير مصرفية غير مدفوعة عند استحقاقها، وفي هذه الحالة تطبق أحكام البند 11 من هذه الشروط والأحكام.

8-9 بغية الاستمرار في جعل الحد الائتماني متاحاً، يقر العميل ويوافق على أنه من حق البنك، وفي أي وقت، أن يطلب من العميل تحرير شيك مؤرخ لمصلحة البنك حتى لو لم يشترط البنك ذلك عند تقديم طلب البطاقة، وذلك بقيمة الحد الائتماني (شيك ضمان)، و/أو رهن تأمين نقدي أو تقديم كفالة كما يراه البنك مناسباً لضمان الالتزامات القائمة.

9-9 من أجل غايات الفقرة السابقة، يفوض العميل البنك تفويضاً غير مشروط وغير قابل للرجوع بأن يقدم شيك الضمان للدفع في أي وقت يراه البنك مناسباً.

10-9 يقوم البنك بإرسال كشف حساب شهري مفصل بالمبالغ المودعة والمسحوبة من حساب البطاقة وذلك على البريد الإلكتروني للعميل لأحدث في سجلات البنك، حيث يعتبر كشف الحساب مستملاً بمجرد قيام البنك بإرساله على العنوان المذكور، إلا إذا قام العميل بإبلاغ البنك كتابة قبل 30 يوم بعنوانه الجديد.

11-9 على العميل مراجعة كل بنود كشف الحساب والتأكد من إتمام الدفع في موعد الاستحقاق الخاص بها. إذا لم يوافق العميل على أي من البنود المنصوص عليها في كشف الحساب الشهري، توجب عليه في هذه الحالة أن يخطر البنك كتابياً بذلك خلال ١٤ يوماً من تاريخ الكشف، وإلا سيعتبر كشف الحساب دليلاً ملزماً وقاطعاً على قبول العميل بكافة بنوده. ويوافق العميل على أن إخفاقه في استلام كشف الحساب لا يفسر كعذر مقبول لعدم قيامه بدفع مستحقاته في موعدها.

12-9 إن أي إيصال أو مطالبة يقوم البنك باستلامها من أحد التجار تعتبر قرينة قطعية على أن النفقات المسجلة على هذا إيصال أو مطالبة قد تم تكبدها بشكل صحيح من قبل حامل البطاقة المشار إليه في الفاتورة أو المطالبة، ويعتبر أنها قد تمت عن طريق استخدام البطاقة إلا في حال إعلام البنك بفقدان البطاقة أو سرقتها أو إساءة استخدامها عن طريق الاحتيال، ويقع عبء إثبات صحة الادعاءات في هذه الحالات على عاتق العميل. إن المطالبات الأخرى المشار إليها في هذا البند تتضمن أياً وكلاً من الدفعات المتعلقة بالنفقات المرخص بها والتي تمت عن طريق استخدام حامل البطاقة لها وغير المسجلة على الإيصال.

13-9 في حال عدم موافقة العميل على تكليف مذكور في كشف حسابه، يتعين عليه إعلام البنك بذلك خلال ١٤ يوماً ابتداءً من تاريخ استلام كشف الحساب الشهري. في حال عدم قيام العميل بذلك، يتم اعتبار جميع البنود وكشوف الحسابات صحيحة وموافق عليها من قبله. عند استلام البنك أي اعتراض من العميل، يكون للبنك الحق ووفقاً لتقديره المطلق بعكس البنود على أساس مؤقت. في حال تبين بعد التحقيقات أن مسؤولية التكاليف المختلف عليها هي على حساب بطاقة العميل، يعاد فرض التكاليف في كشف الحساب اللاحق، وسيتم فرض رسوم على كل تكليف يعاد فرضه.

14-9 يحق للعميل في أي وقت تفويض البنك، وذلك عن طريق التعليمات الدائمة المقدمة من قبله، بخصم أي من حساباته الأخرى المفتوحة طرف البنك ("الحساب الهدف") وذلك لتسديد الالتزامات المستحقة أو جزء منها. وفي هذه الحالة، يجب على البنك أن يتصرف وفق التعليمات المقدمة من قبل العميل ويقوم بخصم المبالغ المحددة من الحساب الهدف في الوقت المحدد وعلى مسؤولية العميل وسواء تسبب ذلك بكشف الحساب الهدف أم لم يتسبب.

15-9 إذا أراد العميل دفع الالتزامات القائمة أو جزء منها من حساباته في البنوك الأخرى عن طريق ترتيبات الخصم المباشر من مصرف الإمارات العربية المتحدة المركزي، فعليه استكمال تعبئة النماذج المطلوبة للتفويض وتعبئة أي وثائق أخرى يراها البنك ضرورية.

10- البطاقة الإضافية

1-10 يجوز للبنك، بناءً على تقديره المطلق، إصدار بطاقة إضافية لشخص مسمى من قبل حامل البطاقة وموافق عليه من البنك. ويكون إصدار البطاقة خاضعاً للشروط والأحكام التي قد يراها البنك ضرورية.

2-10 تطبق هذه الشروط والأحكام مع التغييرات الضرورية على حامل البطاقة الإضافية باستثناء المسؤولية لسداد الالتزامات القائمة التي تبقى على عاتق العميل.

3-10 لا يجوز لحامل البطاقة الإضافية إجراء معاملات تتجاوز الحد الائتماني المطبق على البطاقة الإضافية. إن الحد الائتماني لحامل البطاقة الرئيسية يشمل أيضاً حد الائتمان لحامل البطاقة الإضافية.

4-10 تخضع صلاحية البطاقة الإضافية لصلاحية البطاقة الأساسية. يجب ألا يؤثر إلغاء البطاقة الإضافية لأي سبب كان على صلاحية البطاقة الرئيسية، ولكن إلغاء البطاقة الرئيسية سيؤدي بشكل حتمي إلى إلغاء البطاقة الإضافية.

5-10 لن تتأثر تعهدات ومسؤوليات والتزامات كل من العميل وحامل البطاقة/البطاقات الإضافية تجاه البنك، وكافة حقوق البنك المنصوص عليها في هذه الاتفاقية، بأي حال من الأحوال بأي نزاع أو مطالبة تنشأ بين العميل وحامل البطاقة الإضافية ضد بعضهما البعض.

10-6 يكون العميل مسؤولاً عن كل المعاملات التي يقوم بها حامل البطاقة الإضافية باستخدام البطاقة الإضافية، وتكون جزءاً من الالتزامات القائمة. ويوافق العميل بموجبه على تعويض البنك ضد أي خسارة أو ضرر أو أتعاب أو نفقات، سواء كانت قانونية أو خلافه، قد يتكبدها البنك نتيجة أو بخصوص سوء استخدام البطاقة الإضافية أو أي خرق يقوم به حامل البطاقة لهذه الشروط والأحكام.

10-7 يتعهد العميل بأن يكون الوصي الطبيعي لأي حامل بطاقة إضافية عمره أقل من 21 سنة، وأن استخدام البطاقة الإضافية يجب أن يكون تحت إشرافه وسيطرته.

10-8 في حال عدم إخطار العميل البنك كتابياً، فإن البنك مخول بموجبه وبدون أي شروط في مشاركة أي معلومات متعلقة بحساب البطاقة مع حامل البطاقة الإضافية.

11- فقدان البطاقة أو رقم التعريف الشخصي

11-1 يحق للبنك إصدار رقم تعريف شخصي لتمكين حامل البطاقة من استخدام البطاقة في أي صراف آلي أو أي أجهزة إلكترونية تقبل استخدام البطاقة. يقر حامل البطاقة بأن رقم التعريف الشخصي قد يتم إرساله له عن طريق خدمة البريد وذلك على مسؤوليته الشخصية. عند استلام رقم التعريف الشخصي من خلال البريد، ينبغي على حامل البطاقة أن يحفظه في ذاكرته وأن يتلف الإيصال الذي يحتوي على رقم التعريف الشخصي.

11-2 يكون حامل البطاقة مسؤولاً عن كل المعاملات التي تتم باستخدام رقم التعريف الشخصي سواء تمت بعلمه أو من دون علمه.

11-3 ينبغي على حامل البطاقة اتخاذ كافة الاحتياطات اللازمة التي تحول دون سرقة أو ضياع البطاقة وعدم الإفصاح عن رقم التعريف الشخصي لأي طرف. في حال فقدان البطاقة أو سرقتها أو في حال تم كشف رقم التعريف الشخصي للغير، ينبغي على حامل البطاقة مباشرة الاتصال بالبنك وأقرب مركز شرطة والتبليغ عن كافة تفاصيل وظروف الحادثة. لا يتحمل البنك أية مسؤولية في حال تم استخدام البطاقة الضائعة أو المسروقة قبل إبلاغه خطياً عن السرقة أو الفقدان.

11-4 يجب أن يبقى حامل البطاقة مسؤولاً عن دفع الالتزامات القائمة على حساب البطاقة، والتي تنتج عن المعاملات الحاصلة باستخدام البطاقة و/أو رقم التعريف الشخصي من قبل أي شخص مخول أو غير مخول وسواء بعلم أو دون علم حامل البطاقة.

11-5 يعود للبنك، ووفقاً لما يراه مناسباً، إصدار بطاقة بديلة لأي بطاقة ضائعة أو مسروقة أو رقم تعريف شخصي جديد تبعاً لهذه الشروط والأحكام أو تبعاً لشروط وأحكام أخرى يراها البنك مناسبة.

11-6 يكون العميل ملزماً بأن يعيد إلى البنك مباشرة أي بطاقة كان قد أعلم البنك بسرقتها أو ضياعها، وذلك في حال وجدها أو استعادها. لا يحق لحامل البطاقة استخدام رقم التعريف الشخصي بعد إخطار البنك بكشف الرقم لأي جهة كانت.

12- الإنهاء

12-1 يجوز للعميل في أي وقت إخطار البنك برغبته إغلاق حساب البطاقة وإلغاء استعمال كل البطاقات، وذلك من خلال إخطار البنك بذلك خطياً وإعادة البطاقات إلى البنك بعد قطعها إلى نصفين. ويتم إغلاق حساب البطاقة بعد استلام البنك لجميع البطاقات مقطوعة إلى نصفين، وبعد سداد كل الالتزامات القائمة على حساب البطاقة.

12-2 في حال قيام حامل البطاقة الإضافية بإلغاء بطاقته، يبقى العميل الرئيسي مسؤولاً عن كل النفقات والالتزامات الأخرى بما يتفق مع الشروط والأحكام.

12-3 يجوز للبنك في أي وقت استرجاع أو إلغاء أي من أو كل البطاقات مع أو دون إخطار مسبق لحامل البطاقة، وعلى العميل أن يقوم مباشرة بعد الاسترجاع أو الإلغاء المذكور أعلاه بإعادة كافة البطاقات إلى البنك بعد قطعها إلى نصفين، وأن يسدد كافة الالتزامات القائمة على حساب البطاقة.

12-4 يقوم البنك بإلغاء البطاقة دون إخطار مسبق في حالة وفاة أو إفلاس أو إعاقة حامل البطاقة، وفي حال وجود أي ظرف آخر (بما يتضمن الحالة المادية لحامل البطاقة) من شأنه، بناءً على تقدير البنك المطلق، أن يشكل خطراً أو ضرراً على مصالح البنك، أو عندما يصبح مكان تواجد حامل البطاقة مجهولاً بالنسبة للبنك.

12-5 يكون العميل و/أو خلفه القانوني مسؤولاً عن إعادة الدفع الكامل لكل الأرصدة المستحقة على حساب البطاقة، وتعويض البنك عن كل التكاليف (بما يتضمن كافة الرسوم والمصاريف القانونية)، بالإضافة إلى كافة النفقات التي تحملها البنك من أجل استرداد الأرصدة المستحقة.

7-12 بالرغم مما ذكر في البند 6-11 السابق، يجب دفع المبلغ الكامل للالتزامات القائمة في حساب البطاقة (متضمنة كل ما هو متعلق بالمعاملات على البطاقات الإضافية) بالإضافة لكل المعاملات المفوضة (وغير المقيدة بعد على حساب البطاقة) والمنفذة باستخدام البطاقة وتكون مستحقة مباشرة وبالكامل عند إلغاء البطاقة.

8-12 من حق البنك التنفيذ على أي تأمين من قبل العميل لسداد الالتزامات القائمة أو أي مبلغ مستحق من العميل.

9-12 يوافق العميل ويقر بحق البنك في الاحتفاظ بأي تأمين لفترة لا تقل عن 45 يوماً بعد إلغاء البطاقة، بغض النظر إذا قام العميل بتسديد الالتزامات المستحقة أو لم يقم.

10-12 دون الإخلال بأي مما ورد في هذه الشروط والأحكام، في حال وفاة العميل، يحق للبنك أن يسلك كل السبل المتاحة وفق القانون وله الحق في استرجاع الالتزامات القائمة، بما في ذلك استرجاعها من أي تغطية تأمينية متوفرة أو من الورثة أو الأوصياء أو المنفذين وأفراد عائلة العميل أو من حساباته، وذلك عن طريق حجز أو مقاصة جميع الالتزامات القائمة مع الأرصدة الدائنة الموجودة في أي من الحسابات.

13- تجديد البطاقة

يحق للبنك تجديد البطاقة في تاريخ انتهاء صلاحيتها ما لم يقم العميل بإخطار البنك كتابياً بعدم رغبته بذلك قبل 45 يوماً على الأقل من تاريخ انتهاء الصلاحية. وفي هذه الحالة، يقوم البنك بتحرير التأمينات (الراتب، الكفالة، الودائع) بعد ٤٥ يوماً ابتداءً من تاريخ تسليم البطاقة إلى البنك بغرض إلغاؤها.

14- إعادة المدفوعات

1-14 لن يقوم البنك بقبول أي مبالغ مستردة متعلقة بأية معاملة مسجلة على حساب البطاقة إلا في حال الحصول على قسيمة الاسترداد أو تفويض من التاجر المعني لاسترداد مبلغ المعاملة ذات الصلة.

2-14 لن يكون البنك مسؤولاً أبداً في حال عدم قبول البطاقة من قبل الغير. لن يكون البنك مسؤولاً عن أية بضائع أو خدمات يقوم حامل البطاقة بشرائها بواسطة البطاقة. وفي كل الحالات، يجب على حامل البطاقة قبول جميع الإيصالات والمعاملات المنفذة.

15- استثناءات على الالتزامات

1-15 يقر حامل البطاقة بعدم مسؤولية البنك عن أية مطالبة أو فقدان أو ضرر أو أية نفقات أو تكاليف قد تحصل من قبل حامل البطاقة بشكل مباشر أو غير مباشر فيما يتعلق بالآتي:

(أ) فشل إكمال أية معاملة في أي منفذ بيع أو أي صراف آلي أو مع التاجر أو أية مؤسسة مالية أو بنك آخر، سواء أكان ذلك بسبب عطل الصراف أو فقدان الاتصال أو انقطاع التيار أو عدم وجود عملات نقدية كافية في الصراف أو لرفض التاجر قبول البطاقة أو لرفضها من قبل ماستر كارد أو فيزا أو رفض أي مشغل بطاقات آخر القيام بالمعاملة المطلوبة.

(ب) إخفاق أو (عدم قيام) التاجر بإرسال البضائع أو الخدمات المشتراة باستخدام البطاقة.

(ج) أي خلل أو عيب أو نقص أو مسؤولية متعلقة بالمنتج فيما يتعلق بالبضائع أو الخدمات المشتراة من التاجر باستخدام البطاقة.

(د) أي خدش لسمعة حامل البطاقة أو وضعه الائتماني من استخدام البطاقة فيما يتعلق باستعادة حيازة البطاقة، وأي طلب لاستعادة البطاقة أو رفض أي شخص قبول البطاقة.

(هـ) أي خطأ في التصريح أو التحريف أو أي خطأ أو إغفال في التفاصيل المعلنة من قبل البنك استناداً للبند 16.

(و) تم الاتفاق على أن مسؤولية العميل تجاه البنك في حال أي نزاع بين حامل البطاقة والتاجر أو البنك أو أي شخص له علاقة بأية معاملة يجب ألا تتأثر بأي نزاع أو دعوى متقابلة أو الحق في المقاصة قد يقوم بها حامل البطاقة ضد التاجر أو البنك أو المؤسسة المالية أو الشخص.

(ز) رفض جهاز الصراف الآلي للعمليات النقدية المودعة أو التسوية الكاملة أو الجزئية للالتزامات القائمة.

(ح) ممارسة البنك لحقه في إلغاء بطاقة الائتمان.

ط) تصرف البنك بحسن نية بناءً على تعليمات حامل البطاقة.

ي) انقطاع أعمال البنك لسبب ما خارج عن الإرادة أو لأحداث شغب أو الاضطرابات المدنية أو التمرد أو الحرب أو الاضرابات أو الإغلاق التعجيزي أو لأي سبب آخر خارج عن السيطرة بما في ذلك القوة القاهرة.

ك) إعطاء تعليمات المعاملة من قبل غير حامل البطاقة.

16- التعويض

1-16 يتعهد العميل ويوافق على تعويض البنك عن كل ضياع وضرر ومسؤولية ونفقات ومصاريف، سواء كانت قانونية أو غير ذلك، قد تترتب على البنك بسبب أي استخدام للبطاقة. ويكون البنك مفضلاً بموجب بقيد المصاريف والنفقات المذكورة أعلاه على حساب البطاقة كجزء من الالتزامات القائمة التي يجب دفعها من قبل العميل.

2-16 يعفي العميل البنك ويعوضه عن المسؤولية عن كافة التصرفات والدعاوى والإجراءات والتكاليف والمطالبات والطلبات والرسوم والمصاريف والخسائر والالتزامات والتي قد تنتج من:

أ) تصرف البنك بحسن نية بموجب التعليمات المزودة من قبل العميل كتابة أو عن طريق الفاكس بغض النظر إن كانت التعليمات المذكورة قد صدرت عن العميل أو تم نقلها أو تحريفها عن طريق الاحتيال أو كانت غير مفهومة أو مبهمه بسبب خطوط الاتصال أو النقل.

ب) امتناع البنك عن العمل بموجب تعليمات حامل البطاقة المكتوبة أو عبر الهاتف أو الفاكس أو التلكس، وذلك بسبب إخفاق إرسالها إلى البنك بشكل فعلي أو استلامها من قبله حتى ولو كان هذا الإخفاق متعلقاً بالخطأ أو عدم جاهزية الجهاز المستقبل أو المرسل.

17- الإفصاح عن المعلومات

يفوض حامل البطاقة البنك، وبشكل غير قابل للإلغاء، بكشف ونقل وتبادل المعلومات التي تعتبر ملائمة والمتعلقة بحامل البطاقة وشؤونه - والتي تشمل على سبيل الذكر لا الحصر تفاصيل المعاملات - مع شركاء البنك وفروعه والمتنازل لهم ووكلائه وأطراف أخرى مثل البنوك الأخرى والمؤسسات المالية وماستر كارد وفيزا أو أي مؤسسة أخرى ذات صلة بالبطاقة.

18- حق المقاصة

1-18 بالإضافة إلى حق المقاصة وغيرها من الحقوق الأخرى التي يمنحها القانون للبنك، يقر العميل أنه من حق البنك، بناءً على تقديره المطلق وفي أي وقت ودون إخطار، جمع وتوحيد كل حسابات للعميل مع البنك محتفظ بها أو بشكل فردي أو مشترك ومهما كان وصفها أو مكانها وسواء كانت بالدرهم الإماراتي أو بأي عملة أخرى. كما يحق له التقاص أو تحويل أي مبلغ يرد كمبلغ دائن على أي حساب مشابه أو صرف جميع المبالغ المستحقة للبنك مهما كان الوصف ومهما كان الموقع وسواء كان بعملة الدرهم أو أية عملة أخرى. ويجوز للبنك القيام بكل ذلك حتى وإن لم تكن الأرصدة في هذه الحسابات بالعملة نفسها، وبهذا يفوض العميل البنك بتقاص مثل هذه المبالغ المجمعة أو المدمجة من خلال إجراء تحويل العملات اللازم وفقاً لأسعار الصرف المعتمدة في البنك ووفقاً لتقديره.

2-18 بهدف تمكين البنك من المحافظة على سلامة مسؤولية أي طرف بما في ذلك حامل البطاقة، فإنه بمجرد إصدار وثيقة رسمية أو إعلان يثبت إفلاس أو إعسار حامل البطاقة أو لأي سبب آخر يراه البنك مناسباً، يحق للبنك في أي وقت الإبقاء على الأموال المستلمة أو المستردة أو المحققة تحت أي تأمين أو كفالة لصالح حامل البطاقة ودون التزام وسيط من طرف البنك لتطبيق نفس الإجراءات أو جزء منها على تسديد المبالغ المستحقة أو المدينة للبنك.

19- الإخطارات والمراسلات

1-19 يجب على العميل أن يقوم على وجه السرعة بإخطار البنك كتابياً بأية تغيرات متعلقة بوضعه الوظيفي أو بعمله أو اسمه أو عنوانه (العمل و/أو السكن) أو أي أرقام وعناوين اتصال، أو إذا كان ينوي البقاء خارج دولة الإمارات العربية المتحدة لفترة طويلة.

2-19 في حال غادر العميل دولة الإمارات العربية المتحدة للإقامة خارجها، يتوجب عليه إعادة البطاقات الأساسية والإضافية للبنك قبل ١٤ يوماً من مغادرة العميل وتعتبر البطاقة ملغاة.

19-3 إن أية تعليمات يرسلها العميل إلى البنك عن طريق الفاكس تعتبر نافذة وملزمة لحامل البطاقة ويجوز للبنك العمل بموجب هذه التعليمات. كما يجوز للبنك استخدام صور أو النسخ الأصلية للفاكس المستلمة والمطبوعة على آلة الفاكس لديه كدليل لدعم أية مطالبة لدى أي محكمة.

19-4 يجوز تسليم كل البطاقات أو أرقام التعريف الشخصي أو كشوف الحسابات أو طلبات أو أية مراسلات أخرى إما شخصياً أو عن طريق البريد العادي إلى آخر عنوان معروف تُرسل عليه الفواتير أو عناوين أخرى لحامل البطاقة. وتعتبر مثل هذه المراسلات مسلمة إلى حامل البطاقة في تاريخ التسليم إذا ما سلمت باليد أو بالوسائل الإلكترونية، وفي يوم العمل التالي لتاريخ إيداعها في البريد إذا تم إرسالها بالبريد.

19-5 تعتبر جميع المراسلات التي يتم إرسالها إلى العميل أو حامل البطاقة الإضافية بموجب هذه الشروط والأحكام أنها قد أُرسلت لклиهما.

19-6 يوافق العميل على إبقاء جميع معلوماته الشخصية محدثة في كافة الأوقات؛ بما في ذلك الاسم الكامل، والعنوان البريدي وأي عناوين أخرى، وأرقام الهاتف الأرضي والجوال، والبريد الإلكتروني.

20- شروط عامة

20-1 يفوض حامل البطاقة البنك وفقاً لتقديراته بتسجيل أي تعليمات يتم تناقلها بالهاتف، وذلك بغية استخدامها كدليل في المحاكم أو أي إجراءات قانونية أخرى. ويوافق حامل البطاقة بموجبه على قيام البنك بتسجيل كافة المراسلات الإلكترونية (على سبيل المثال المكالمات الهاتفية، والرسائل الإلكترونية، والرسائل النصية للهاتف الجوال وغيرها) وقيام البنك بتخزينها على شكل وسائط إلكترونية، ويقبل بهذه التسجيلات والوسائط كدليل أمام المحاكم في دولة الإمارات العربية المتحدة أو أمام أي مرجع قانوني أو تحكيمي آخر.

يوافق حامل البطاقة على اعتبار كل من المراسلات المذكورة بمثابة "سجل إلكتروني أو وثيقة" وفقاً للتعريف الوارد في القانون الاتحادي لدولة الإمارات العربية المتحدة رقم (1) لعام 2006 وتعديلاته والمتعلق بالمعاملات والتجارة الإلكترونية. كما يقر حامل البطاقة أن كلاً من وكل المراسلات سيتم استخدامها كأدلة معترف بها كما هو منصوص عليه في القانون الاتحادي لدولة الإمارات العربية المتحدة رقم 10 لعام 1992 وكما هو معدل في القانون الاتحادي لدولة الإمارات العربية المتحدة رقم 36 لعام 2006.

20-2 يجب على حامل البطاقة تعويض البنك عن أي مطالبات أو إجراءات أو خسائر قد تنشأ أو يتم تكبدها بسبب تنفيذ التعليمات الهاتفية أو مكالمات مزعومة لحامل البطاقة.

20-3 يكون البنك مخولاً بتعيين وكيل لجمع كل المبالغ المستحقة للبنك من العميل أو تابعيه.

20-4 يحق للبنك في أي وقت، وبدون موافقة العميل، التنازل عن بعض أو كل حقوقه والتزاماته مع أو من دون إعلام العميل بذلك. ويتعهد حامل البطاقة بتوقيع وثائق أخرى كما قد يطلب البنك بين الحين والآخر.

20-5 تعتبر الحقوق والتدابير المبينة في هذه الشروط تكميلية وغير حصرية لأي حقوق أو تدابير ينص عليها القانون

20-6 لا يجوز للعميل التنازل عن التزاماته الواردة في هذه الشروط والأحكام لأي شخص.

20-7 يعتبر كل من هذه الشروط والأحكام منفصلاً ومتميزاً عن باقي الشروط والأحكام. وإذا أصبح أحدها في أي وقت من الأوقات لاغياً أو غير قانوني أو غير قابل للتنفيذ، فإن ذلك لن يؤثر أو يعطل صحة وقانونية وقابلية تنفيذ باقي الأحكام.

20-8 لا يمكن اعتبار أي تسامح أو تساهل أو تراخي أو إهمال من قبل البنك لأي إخلال أو خرق لأي من هذه الشروط والأحكام تنازلاً من قبل البنك عن حقوقه وصلاحياته. ولا يمكن الاستنتاج أو الاستدلال من أي فعل يقوم به أو لا يقوم به البنك على أنه تنازل إلا إذا تم النص على ذلك كتابة من قبل البنك. وإن أي تنازل من قبل البنك سيعتبر تنازلاً عن الجزئية التي يرتبط بها، ولن يعتبر تنازلاً عن أي من هذه الشروط والأحكام.

20-9 فيما يتعلق بالخصومات/العروض المقدمة من قبل التاجر المعني، لا يتحمل البنك أي ضمان ولا يقدم أي تصريح بشأن التوصيل أو الجودة أو التصميم أو المواصفات أو أي جوانب أخرى تتعلق بهذه العروض. وتخضع هذه الخدمات والمنتجات أيضاً لمدى توافرها، ويتم توزيعها وفق آلية "من يأتي أولاً يُخدم أولاً".

20-10 فيما يتعلق بالخصومات/العروض المقدمة من قبل التاجر المعني، فلن يتحمل البنك مسؤولية قيام التاجر بسحب أو إلغاء أو تعديل أو تعديل هذه المنتجات والخدمات. ويحتفظ البنك أيضاً بحق تغيير المنافع المتاحة لحامل البطاقة في أي وقت ودون إنذار مسبق.

20-11 لا يتم تزويد العميل بنسخ من إيصالات المعاملات (إيصالات الشراء). وفي حالة النزاع، يتم تزويد العميل فقط بصورة أو نسخة ميكروفيلم لإيصالات محددة ليتم استخدامها كدليل كتابي على الدين، على أن يتقدم حامل البطاقة بطلب كتابي خلال ثلاثين يوماً من تاريخ صدور الكشف المذكور. أما إذا تجاوز هذا التاريخ 90 يوماً، فإن مثل هذه الطلبات سوف يتم تجاهلها.

20-12 يصدر البنك بطاقات الائتمان على أساس أنه لا يمكن إعادة بيع أو استرداد قيمة السلع أو البطاقات أو الخدمات التي تم شراؤها باستخدام بطاقات البنك. لكن يمكن إرجاع قيمة البضائع والبطاقات على حساب البطاقة في حال موافقة التاجر على هذه الإعادة.

20-13 يقر العميل بأن دفاتر وسجلات وحسابات البنك تعتبر قرينة ملزمة وقاطعة في حال غياب أي خطأ واضح.

20-14 يجوز للبنك في أي وقت ودون إشعار مسبق إلغاء أو تعليق الحق في استخدام البطاقة أو رفض إعادة إصدار أو تجديد أو استبدال أي بطاقة دون أن يؤثر ذلك على التزامات العميل الواردة في هذه الشروط والأحكام، والتي تظل سارية المفعول حتى تسوية جميع المستحقات من البطاقة وبصورة مرضية.

20-15 يجب أن تُفهم الإشارة إلى "هذه الشروط والأحكام" على أنها تشمل الشروط والأحكام الواردة في نموذج طلب بطاقة الائتمان المكتمل من قبل حامل البطاقة بالإضافة إلى الشروط والأحكام العامة، وإن الإشارة إلى "الدرهم" هي إشارة إلى العملة الرسمية والقانونية لدولة الإمارات العربية المتحدة.

20-16 بالتوقيع على نموذج طلب البطاقة، يُعتبر حامل البطاقة قد أقر ووافق على الالتزام بهذه الشروط والأحكام. ومع ذلك، يُستكمل قبول هذه الشروط والأحكام إذا:

(أ) وقّع حامل البطاقة على الوجه الخلفي لها

(ب) تم استخدام البطاقة لإجراء معاملة

20-17 تحل هذه الشروط والأحكام محل أي شروط أو أحكام مسبقة أو أي اتفاقية مع البنك فيما يخص البطاقة.

21- تغيير الشروط والأحكام

21-1 قد يقوم البنك من وقت لآخر بتغيير هذه الشروط والأحكام، ويعد هذا التعديل ملزماً للعميل. يوافق العميل على أن استعماله للبطاقة بعد بدء سريان هذا التعديل يعتبر موافقة منه على هذه التغييرات. وإذا لم يوافق العميل على التغييرات المفترضة، يقوم بإلغاء البطاقة وفقاً لأحكام البند 11.

22- القوانين المنظمة والإحالات القضائية

22-1 تخضع هذه الشروط والأحكام ويتم تفسيرها دائماً وفقاً لقوانين دولة الإمارات العربية المتحدة.

22-2 يحال إلى محاكم مركز دبي المالي العالمي أي نزاع ينشأ عن أو فيما يتعلق بهذه الشروط والأحكام، بما في ذلك أي سؤال حول وجودها أو صلاحيتها أو تفسيرها أو أي مطالبة لاسترداد الديون المتبقية.

22-3 إضافة إلى البند 21-2 أعلاه، يوافق العميل على أن البنك قد يرفع دعوى ضده في أي من المحاكم المختصة لاسترداد الديون المتبقية أو المطالبة بأي مبلغ مستحق نتيجة استخدام البطاقة.